

21 مارس 2005

للأتصال:

جون هيفيرنان

304 وصله 2027285335

6174136407 خلوى

بربرا ايوتى

6173014210

6175490152 خلوى

bayotte@phrusa.org

jheffernan@phrusa.org

جماعتان دوليتان لحقوق الانسان تفحصان سجين سياسى لىبى فى حالة صحية حرجة و تدعوان لاطلاق سراحه الفورى.

استنادا الى تدهور متفاجم فى حالته الصحية والى حاجته الفورية للحصول على العلاج ، تدعوا جماعتنا اطباء من اجل حقوق الانسان و"الفدرالية الدولية لمنظمات الصحة و حقوق الانسان" ، اليوم، الحكومة الليبية لاطلاق سراح السجين السياسى المعروف ذو الثلاثة و ستون عاما "فتحى الجهمى" وذلك على خلفية انسانية.

"ان احتجازه و عزله وقصور الرعاية الطبية النادرة التى يتلقاها ، تمثل معاملة قاسية و احتقارية غير انسانية" تقول الجماعتان، للسيد الجهمى المحتجز فى مكان غير معن منذ اعادة اعتقاله فى مارس 2004 .

و على اثر تقارير متعددة عن تدهور احواله الصحية ارسلت الجماعتان طبيبا هولنديا هو الدكتور جوست دين اوتر،الخبير فى صحة السجون، لتقييم حالة السيد الجهمى، وقد اصدرت الجماعتان تقريرا طبيا تفصيليا على موقعيهما الالكرونيين(www.phrusa.org)and(www.ifhhro.org) .

"ان تقييمى يظهر ان السيد الجهمى يعانى من عدة اعراض مزمنة يمكن لكل منها ان يهدد حياته، مثل داء السكرى،ارتفاع ضغط الدم،ومرض القلب" ويضيف الدكتور اوتر"ان اجتماع هذه الاعراض يمكن ان يكون قاتلا ما لم يتم التعامل معها فورا".ان التقارير الطبية التى قدمت للدكتور اوتر والتى تعود فقط الى الشهور الثلاثة السابقة كانت غير كاملة او غير دقيقة فى احسن الاحوال، وتدل على ان السيد الجهمى لم يخضع لفحوصات او يتلق العلاج الانادرا.

"ان المعاملة العشوائية التى يتلقاها السيد الجهمى اوصلته الى حالة تتزايد فيهاخطار تعرضه لازمة قلبية قاتلة او فشل كلوى حاد، انه لامر ضرورى ان يتلقى السيد الجهمى رعاية صحية متكاملة ومتواصلة." تقول الجماعتان.

وعلى الرغم من تلقي الجماعتان اليوم لرد من اطباء السيد الجهمي المكلفين من قبل الحكومة يؤكدون فيه على خطورة حالته، و يبدوون فيه النية لمتابعة ارشادات طبية محددة بالخصوص ، فان الجماعتين تصران على ضرورة اطلاق سراح السيد الجهمي على خلفية طبية و انسانية، كما يجب ان يسمح له فورا بالاستعانة بالطبيب الذى يريده و فى المكان الذى يختاره حيث يطمئن ان علاجه سيكون على المستوى المقبول دوليا.

و يصف التقرير تدهور مظهر السيد الجهمي واختلافه عن ذلك الذى يبدو فى الصورة التى كانت تنشر فى الصحف خلال العامين المنصرمين، فهو يبدو الآن مسنا و مجهدا، له لحية رمادية طويلة، يمشى منحنيا الى الامام كما لو كان ينكئ على عكاز، و عندما يزور المستشفى لم يعد العاملون قادرين على التعرف عليه، انه يقضى كل ساعة من كل يوم تحت المراقبة المستمرة لحراس الامن الليبيين الذين لا يسمحون له باستقبال البريد او الاطلاع على الكتب او حتى قراءة الصحف، و اذا كانت هذه الظروف لا تمثل تعذبا الا انها تعزز المزاعم بسوء المعاملة.

كما لاحظت الجماعتان انه بسماع الحكومة الليبية لزيارة منظمات دولية لحقوق الانسان فانها قد اتخذت خطوة تجاه فتح الباب لمراقبة حالة حقوق الانسان فى البلاد، الا ان التقييم الطبي للجماعتين PHR/IFFHRO يجد ان عزل السيد الجهمي فى معتقله بالاضافة الى قصور الرعاية الطبية النادرة التى يتلقاها يمثل معاملة قاسية و احتقارية و غير انسانية.

و بشكل اكثر تحديدا فانه حسب الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية و السياسية و التى وقعتها ليبيا عام 1970 يكون للسيد الجهمي الحق فى محاكمة عادلة و علنية، الا انه على العكس من ذلك ، لم توجه السلطات الليبية له اى اتهامات ، خلال اعتقاله الاخير، كما لم تقدمه للمحاكمة بموجب جرائمه المزعومة، بل اكتفت بدلا من ذلك باخضاعه اسبوعيا للتحقيق بدون حضور محامى و فى جلسات سرية.

بعد سنوات عديدة فى معارضة النظام الليبي الحالى، اعتقل السيد الجهمي بسبب لقائه كلمة امام احد المؤتمرات الشعبية الاساسية فى طرابلس فى اكتوبر 2002 دعى فيها للديمقراطية ، للمصالحة الوطنية ، لاطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ولصحافة حرة وايضا لمجتمع مدنى حر، ولتوجه له فى ذلك الوقت تهمة "اهانة قائد الثورة". وفى 12 مارس 2004 اطلقت السلطات الليبية سراحه فى اعقاب لقاء الزعيم الليبي معمر القذافى بالسنتاتور الامريكى جوزيف بايدن الذى دافع عن السيد الجهمي خلاله، الا انه بعد اسبوعين و غداة دعوة السيد الجهمي لأصلاحات ديمقراطية من خلال مقابلات تلفزيونية مع محطات الحرة و العربية، نقله مسنولوا الامن الليبيون قسرا من بيته الى المعتقل مع زوجته و ابنه الاكبر ، ومنذ اواخر 2004 عندما اطلق سراح ابنه فى سبتمبر ثم زوجته فى نوفمبر فان السيد الجهمي معزول عن العالم الخارجى فى معتقله غير المعلن مكانه، ولم تنجح محاولات جماعات حقوق الانسان لزيارته من قبل.

فى بداية فبراير 2005 و بعد عملية تفاوضية استمرت اكثر من شهرين ، اقرت الحكومة الليبية بزيارة الجماعتين PHR/IFFHRO ، و على الرغم مما اصرت عليه الجماعتان للسماح لموفدهما بلقاء خاص مع السيد الجهمي ، الا ان الدكتور دين اوتر طلب منه ان يتنقل مع و ان يقدم تقريره للطباء المعينين من قبل الحكومة، لقد اعتمد تقرير الدكتور اوتر الميدنى على طرق التقييم الاكلينيكية بما فيها الاطلاع على السجلات الطبية المتوفرة، وكذلك الاستفسار شخصا من السيد الجهمي عن تاريخه العلاجى و كذلك اجراء فحص طبي له.

لقد اظهر تقييم الدكتور اوتر ان الاطباء المعينين للسيد الجهمي لا يفعلون ما يكفى لانقاص الآثار الناتجة عن داء السكرى ، بالاضافة الى ذلك لم تظهر السجلات الطبية المتوفرة للأطلاع وجود اى مراقبة جدية لمستوى ضغط الدم و نسبة الجلوكوز فى الدم ، وهى الضرورية من اجل التحكم فى مرض السكرى و ارتفاع ضغط الدم لديه، او حتى وجود محاولة لتقييم اعراض الصداع والغثيان و الدوار و الرنين و الحمى المتقطعة و كذلك فقدان الوزن، ان هذا القصور فى الرعاية يعتبر اهمالا جسيما حسب اى معايير دولية معقولة و سينتج عنها المزيد من التدهور فى الحالة الصحية، ان مراقبة ضغط الدم و اخذ عينات يومية لقياس مستوى الجلوكوز فى الدم بالاضافة الى تعديل العلاج لا يحتاج الى تقنيات او مهارات خاصة.

ان الرد الوارد الينا فى 22 مارس 2005 من اطباء السيد الجهمى المعينين من قبل الحكومة الليبية يؤكد خطورة حالة السيد الجهمى ، كما اشارت الرسالة الموقعة من قبل الاطباء الثلاثة الى ان توصيات الجماعتين الطبية قد اخذت فى عين الاعتبار، و لكى تختم الرسالة بالقول "ان السيد الجهمى يتلقى خدمات طبية معقولة و يجرى تزويده بالأدوية اللازمة ، ان مشاكله الصحية و علاجه سوف يتم تقييمهما ، كما سيتم تعديل طرق العلاج حسب نتائج الفحوصات و التقييم الطبى".

واذا كانت الجماعتان قد سعدتا لاستلامهما هذا الرد ، و ان ترى ان توصياتها هى موضع اهتمام ، فانها تأمل فى ان يكون اطلاق سراح السيد الجهمى فورا.

كما سنحت للدكتور اوتر فرصة للقيام بزيارة قصيرة جدا للممرضات البلغاريات الخمس المحكوم عليهن بالاعدام فى مايو 2004 بتهم تتعلق بالتسبب فى اصابة اكثر من 400 طفل بفيروس HIV فى مستشفى بينغازى www.phrusa.org/campaigns/action_alerts/libya.html وقد تابعت PHR هذه القضية و احتجت على هذه الادانات و كذلك على ادانة الطبيب الفلسطينى ، استنادا على شهادات من خبراء معترف بهم فى موضوع الايدز بأن الحكومة الليبية قد فشلت فى توفير ظروف عمل آمنة للرعاية الصحية، PHR/IFHHRO تلح على الحكومة الليبية لاطلاق سراح المهنيين الطبيين الفلسطينى و البلغاريات على الفور و بدون شروط.

للأطلاع على التقرير بالكامل www.phrusa.org و www.ifhhro.org

اطباء من اجل حقوق الانسان

اطباء من اجل حقوق الانسان تستنهض الحرف الطبية من اجل ارتقاء صحة و كرامة كل الناس. وكشريك فى حملة منع حقول الالغام اقتسمت المنظمة جائزة نوبل للسلام عام 1997.

الفيدرالية الدولية لمنظمات الصحة و حقوق الانسان.

اسست الفيدرالية الدولية لمنظمات الصحة و حقوق الانسان IFHHRO كشبكة من المنظمات ذات البرامج المتشابهة فى مجال حقوق الانسان بناء على مبادرة من مؤسسة جوهانس وير فى هولندا و اطباء من اجل حقوق الانسان فى الولايات المتحدة فى عام 1989.